

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

## خامسة الدلائل اللمعنة تجاه الرأي بالمواسعة

لقد اعتصم صاحب الجوادر بقاعدة الحرج لتحكيم الموسعة قائلاً:

«وَإِلَيْ سُهُولَةِ الْمَلَّةِ وَسَمَاحَتِهَا وَنَفَىَ الْعُسْرَ وَالْحُرجَ فِيهَا، وَخُصُوصًاً مِثْلَ هَذِهِ الْمُضَايِقَةِ:»

١. الموجبة لمعرفة الأوقات (الدقيقة) و ضبط الدقائق و الساعات ( تماماً و إلا لارتکب محراًماً و لبطل العادة فيها).

2. تحريم سائر المضادّات (فكّلها تسبّب بالحرج و المشاق) وإن كانت أذكاراً و دعوات إلا ما تقوم به الحياة و تمسّ إليه الضّرورات المحتاج أيضاً إلى معرفة أقل المُجزي منه المورثة وساوس في صدور ذوي الديانات (فلا يطمئن بالقدر الضّروري).

3. بل لعل أفلَّ من ذلك (الاحتياطات و التَّجْنِبَات) مناف (أيضاً) لِلطفِ المراد منه بُعْدُ العبد عن المعصية و قرُبُه إلى الطاعات (و الرحمة) الذي أوجبه على نفسه رب السماوات الرَّحْمَةُ الرَّحِيمُ و العليمُ الحكيمُ (فالمضايقة تُحارِبُ الرَّحْمَةَ الإلهيَّةَ تماماً)

4. بل هو مؤدٍ في الحقيقة إلى تضييع أعظم مصلحة حاله لأهون مصلحة فائته، وصيروة الأداء قضاءً و الحاضر فائتاً (لو انشغل بفوائته جمِعاءً) خصوصاً في مثل وقت العشاءين بالنسبة إلى أغلب الناس سيما مثل النساء و الخنافس من الرجال.

5. وأنى وسأه عقولهم لمثل هذه التكاليف (المستعجلة و الصعبية) خصوصاً فيما إذا لم يكن الفوات بعده و تقصير إلى غير ذلك مما يقصُر القلم عن إحصائه (المشقات) الذي ببعضه مع ملاحظة شدة كرم الخالق و رأفته و إتقانه و حكمته، يحصل القطع لمن له أدنى نظر بعدم إلزامه بالأقل.

6. سِيَّمَا مع عدم نُدْرَة هذا الفوَات، بل هو الغالب في أكثر الناس سِيَّما في أوائل البلوغ، فإنَّ قصورهم أو تقصيرهم عن معرفة سائر ما يُعتبر في العبادة سِيَّما النساء منهم والأعوام، (هو) من أكمل الواضحات.» [1]

بينما الشيخ الأعظم قد انتقد تطبيق «قاعدة الحرّاج» لإثبات المروءة مُجبياً على أستاذه بعده أجوية قائلاً:

«الخامس من حجـ القائـلـينـ بالـموـاسـعـةـ: لـزـومـ الـحرـجـ العـظـيمـ، الـذـىـ يـشـهـدـ بـنـفيـهـ الـأـدـلـةـ الـثـلـاثـةـ، بلـ الـأـرـبـاعـةـ.

لزومه (الحرج) على وجه يرتفع به التكليف حكم بمقتضاه (في ذاك المورد فحسب لا كلياً) كما يُحكم القائل بالمواسعة عند ظنّ 1. ويرد عليه: أنّ الحرج لا يلزم إلا مع كثرة الفوائد (الشّاسعة أرقامها، بينما المرء لا يتحرّج في الأعداد القلائل) و حينئذ فإنّ كان

طريق العجز (الأداء) و كما يحكم بسقوط القيام في الصلاة عند تعسره (فحسب) فلا يُتعذر إلى صورة عدم لزوم الحرج، لقلة الفوائد.

وليس المقام (في المضايق) مما يقتضي لزوم الحرج بتشريع المواسعة في جميع الأفراد (أو أغلبهم نوعاً) حتى مع عدم الحرج (الشخصي) بأن يكون لزوم الحرج مؤسساً للحكم (الكلي) لأن ذلك إنما هو فيما كان العسر في أغلب الموارد (نوعياً) فيتبعها النادر، كما في تشريع القصر في السفر للحرج (النوعي الغالي) و تشريع طهارة الحديد، وغير ذلك، وليس كذلك ما نحن فيه (أي الحرج لدى المضايق) قطعاً.<sup>[2]</sup>

فاندفع ما يقال: إن غرض المستدل (بقاعدة الحرج) أن هنا أيضاً قد ثبتت المشقة النوعية الثابتة في فورية القضاء (ولهذا سوف يقتضي -بحسب الحكمة المرعية في الشريعة السمحنة السهلة- نفيها مطلقاً، وإن انتفت المشقة الشخصية في ثبوتها في بعض الأحيان (فقد أجبنا بأن المضايق لا تُنجي الحرج النوعي دوماً))

2. هذا مع إمكان معارضته (ضابط الحرج) بأن حكمة عدم وقوع المكلف في تهلكة بقائه مشغول الذمة بالفوائد بعد الموت، اقتضت إيجاب المبادرة إليها إذ فلما أتفق للمكلف أن يكون عليه فوائد كثيرة لم يُبادر إليها في السعة إلا وقد مات مشغول الذمة بها أو بأكثرها (و حيث إن قاعدة الحرج تعد امتنانية و رافعة للتوكيل وبالتالي ستتضارب الامتنانية مع اشتغال ذمة المكلف).

3. و كيف كان، فهذا الدليل -في الضعف- كسابقه (أي الإجماع) إلا أنه (الحرج) ينفي الترتيب (الحرجي) أيضاً و لو لم ينشأ (الحرج) من المضايق، لأن مقتضاه وجوب الاشتغال بالفوائد تحصيلاً للترتيب بين الحاضرة وبين ما يمكن تقديمها عليها من الفوائد، بل لو لم يشتغل بها أيضاً كان في نفس تأخير الحاضرة حرج من جهة ضبط أواخر الأوقات بالساعات و العلامات إلا (فلا حرج) إذا قلنا بأن الواجب تأخير الحاضرة عن مجموعة الفوائد، لا عن كل فائدة (واحدة) حتى يجب الاشتغال بها مهما أمكن، فافهم.<sup>»</sup>

4. «و الحاصل: أن لزوم العسر على من كثر عليه الفوائد مسلماً (فيندرج ضمن امتنانية القاعدة) سواء قلنا بالمضايقة أم قلنا بلزم الترتيب من دون المضايق، لكن الحكم بنفيهما (المضايق و الترتيب) عموماً حتى في مورد عدم الحرج ( فهو ) يحتاج إلى دليل آخر، و التمسك بالإجماع المركب (بأن القضاء إما فوري و إما موسع لهذا أيضاً) في غير موضعه، لأن الفصل (أي التفصيل بإحداث رأي ثالث) في الأحكام التكليفية بين موارد الحرج و غيرها، لكترا وقوعه (الحرج) في الشريعة لا يعلم مخالفته (التفصيل) في هذه المسألة لقول الإمام عليه السلام (فهنا لم نُحرِّر التَّخَلُّفَ عَنِ الإِجْمَاعِ الْمَرْكَبِ وَ رَأْيِ الْمَعْصُومِ فَأَمْكَنَنَا أَنْ نَعْتَقِدَ بِالْتَّفَصِيلِ بَيْنَ النِّمَادِجِ الْحَرْجِيَّةِ وَ غَيْرِهَا) و إن كان القطع به (إحداث رأي ثالث) في بعض الموارد ممكناً<sup>[3]</sup> إلا أن غبة الفصل بين الموردين (الحرجي و غيره) في المسائل (الفقهية) مما يمنع القطع غالباً (بأنه يُضاد مقالة المعصوم) فافهم، فإنه نافع في كثير من الموارد (و هذه صناعة اجتهادية مستجدة من قبل الشيخ الأعظم حيث قد استثنى مورداً من «عدم مخالفة الإجماع المركب»).

و هذا خلاصة أدلة القول بالمواسعة، وقد عرفت ضعف أكثرها، مع عدم الدلالة على الترتيب خصوصاً فيما عدا فوائد اليوم.<sup>[4]</sup>

و أما مطمح نظرنا تجاه «قاعدة الحرج» فهو أثنا:

1. لو افترضنا الحرج شخصياً و جزئياً لحق استشكال الشیخ الأعظم -على إثبات «كلية المواسعة»- فإنَّه لا يُسجِّل حقانية المواسعة لكافة العروض.

2. بينما قد سجّلنا مسبقاً بأنّ الشّارع ضمن نماذج عديدة قد أجرى «قاعدة لا حرج» على أغلبية النّاس نظير بوابة الطّهارات والنّجسات حيث قد لاحظ حرجية جُلُّهم، وكمونج آخر هي المضايقة حيث تُحرج المكلّفين أيضاً و تُزعجُهم غالباً.

Ø و حيث قد اعتَبرنا الطَّابع العام للنّاس فوقَئذ لا تتفاوت كثرة الفوائد و نُدرتها، إذ الشّارع قد صَبَ الحِكْمَ الامتناني على منظومة المُتَدَبِّرين فألغى عنهم الأعسار و المتاعب الشّاقة للمصالح العامة، كما مارس هذه العملية أيضاً لدى تشريع سائر الأحكام ملاحظاً الطَّابع العام لدى نوعيَّة الأنماط.[5]

Ø بل حتّى لو تنزلنا و اعتَقدنا بقلة الفوائد لدى معظم النّاس و لكنَّ أساس عنوان «الفوريَّة أو المضايقة» مندمجة مع العسرية و الحرجية حتّى في فائدة واحدة لعامة النّاس، فإنَّهم منشغلون دوماً باحتياجاتهم اليوميَّة الضَّروريَّة فالفورية ستُضيق عليهم الوضعية نوعيَّاً، و مضاداً لمسلك التَّسهيل و التَّرخيص.

Ø بل و ستتَشدَّد مكانة «النَّظرَةِ النَّوعيَّةِ للشَّارعِ» وفقاً لمسلك «الخطابات القانونيَّة» حيث لا يلحظ المولى سلوكيَّاتِ المكلَّفين الجزئيَّة و كيفية ممارستهم لمعايير الشرعية و مدى تحقق ملاكاتها الشَّخصيَّة بل يرى رؤيَّةً فوقانية كلية لمصالح الواجبات و ملاكاتها الواسعات - كالنَّهي عن الفحشاء و ازيداد النَّقوى و... فحينئذ سيزَرُّها في نفس «الجعل و القانون الكلي» - نظير مصلحة أنَّ الطلاق بيد الرجل و إن تفوقَت عليه زوجُته خارجاً - لا في العمل المعمول.

[1] جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٢، صفحه: ٥١ ، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي

[2] في «ص» و «ش» و «ع» و «ن»: و غير ذلك مما نحن فيه قطعاً.

[3] في «د»: بدل «ممكنا» «منها».

[4] انصارى مرتضى بن محمدامين. رسائل فقهية (انصارى) (رسالة في المواسعة و المضايقة). ص328 قم، مجمع الفكر الإسلامي.

[5] وقد أطَّلب الأستاذ المجلَّ أبعاد هذا الموضوع ضمن كتابه «قاعدة الميسور» بقلم هذا التلميذ المقرر قائلاً: «إنَّ الشَّارع بالتحديد قد عمد عمداً إلى التَّعبير الشَّاسعة كي يفهمنا مبناه الرَّئيسيَّ في أفق «منهجَ الأحكام و طابعها العام» كاتخاذ الميسور و التَّسليس بين الأنماط، وبالتالي قد توصلنا إلى نمط جعله تماماً من دون أن تستترَّغَ غرضه و مقصده في الشرعية كي نتعذرَّ لسائر الفروعات، كلا، إذ الفقيه منذ البداية لا يركز على انتزاع الملاكات و أسرار الشرعية بل أساساً إنْ مُهمَّةُ الفقيه تتحصَّر بأن يحلَّ مختلفَ أبعاد النَّصوص التي تُضيء له الضَّوابط العامة و طريقة التقنيَّات الشَّرعيَّة نظير نقاشنا الحالى حيث إنَّ الشَّارع لدى مسألة الدُّوران بين الميسور و المعسور قد صرَّخ علينا بمنهجهِيَّة الرَّاسخة ضمن مختلف الآيات قائلاً: «يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَ لَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ». «وَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ ... يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَ خُلِقَ الإِنْسَانُ ضَعِيفًا». «مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ لَكِنْ يُرِيدُ لِيَطْهُرَكُمْ وَ لِيَتَمَّ نِعْمَتُهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ شَكُورُونَ». «مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مِلْأَةً أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ» حيث قد نُظم وزانُ هذه الآيات على نسق موحَّد فإنَّ إطلاقها - بقرينة حذف متعلقات اليسر و التَّخفيف و الحرج - يعرب للفقيه عن «هوية تقنيَّات الشَّارع و طريقة جعله» تجاه مختلف الأحكام كضابط عامٍ مما يعني أنَّ الشَّارع المقدَّس قد استَهدَف إنشاء الأعمال اليسيرة و اتخاذ المنهجَة السليمة.

بل نظراً «لاتحاد وزان» هذه الآيات معاً، نعتقد بأنَّ تعبير القرآن «باليسر» يعدَّ عبارة أخرى عن عنوان «التَّخفيف» إذ روح هذه الكلمات القدِّيسة في مواجهة تعالي الجديِّ هو عنصر موحَّد غير أنَّ الألفاظ مُلوَّنة ضمن مقام الاستعمال فأساساً لا خصوصية «ليسر» سوى أنه يشير إلى استراتيجية «التسهيل و التَّيسير» والتي قد تبناها الشَّارع كمحور رئيسيٍّ في منظمة المعاولات الشرعية على الإطلاق.

فإذاً بعدَما استسقينا - من هذه الآية - حجيَّة «قاعدة الميسور» المُخففة للعباد أيضاً، فقد ارتقينا و اغترَفنا «بدينَة الشَّارع في تشريع نظام الأحكام» من دون أن نستكشف أسرار الشرعية و مقاصدَها العَريقة فنؤسِّسَ الفقه على أساسها، كلا.

